

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/ICTD/2013/WG.1/Report  
12 February 2013  
ORIGINAL: ARABIC

المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

## تقرير

ندوة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية لبناء مجتمع المعرفة المستدام في المنطقة العربية  
بيروت، 19-20 كانون الأول/ديسمبر 2012

### موجز

عُقدت الندوة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية لبناء مجتمع المعرفة المستدام في المنطقة العربية بين 19 و20 كانون الأول/ديسمبر 2012 في مبنى الأمم المتحدة في بيروت. وهدفت الندوة إلى استعراض متطلبات تطوير الأطر التنظيمية في المنطقة العربية وتفعيلها من أجل بناء مجتمع معرفة مستدام، كما هدفت إلى مناقشة إطار العمل المقترح من أجل ضمان استدامة العمل إقليمياً في لتنسيق التشريعات والقوانين السيبرانية ومن أجل معالجة أبرز القضايا الناشئة والمستجدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها. وتم خلالها عرض نتائج مشروع الإسكوا حول "تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية" والتركيز على بعض المحاور ذات الأولوية بالنسبة لدول المنطقة مثل الجرائم الإلكترونية وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي ومعالجتها.

تأتي الندوة في ختام مشروع الإسكوا الذي تم تنفيذه بالتعاون مع مجموعة من الخبراء القانونيين والمنظمات الإقليمية والعالمية المعنية بتطوير التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية، وذلك استجابة للحاجة إلى وضع إطار يمكن الدول العربية من صياغة قوانينها السيبرانية الوطنية بشكل متناسق على المستوى الإقليمي ومتلائم مع التوجهات العالمية.

حضر الندوة خمسون مشاركاً من أربعة عشر بلد عربي منها ثلاثة عشر عضو في الإسكوا، وقد مثل المشاركون الحكومات، تحديداً وزارات وهيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووزارات العدل، بالإضافة إلى المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. كما ضم المشاركون ممثلين عن جامعة الدول العربية وبعض منظمات الأمم المتحدة.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

الصفحة

3	.....	مقدمة
4	.....	أولاً- التوصيات
6	.....	ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
6	.....	ألف- مشروع الإسكوا وأبرز النتائج
7	.....	باء- تجارب من المنطقة العربية والتوجهات الحديثة في تطوير القوانين السيبرانية
9	.....	جيم- إطار إقليمي لتطوير وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية
10	.....	هاء- الجلسة الختامية
11	.....	ثالثاً- تنظيم الأعمال
11	.....	ألف- التاريخ والمكان
11	.....	باء- الافتتاح
12	.....	جيم- المشاركون
12	.....	دال- جدول الأعمال
12	.....	هاء- الوثائق

## مقدمة

مع تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ظهرت الحاجة الملحة إلى تطوير الأطر القانونية والتنظيمية للفضاء السيبراني بهدف تعزيز استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الإلكترونية وزيادة ثقة المستخدمين بهذه التطبيقات وبالفضاء السيبراني. وقد عملت معظم الدول المتقدمة على تحديث الإطار التنظيمي والقانوني الخاص بها ليتواءم مع المتطلبات العصرية الخاصة بالفضاء السيبراني. إلا أن الكثير من الدول النامية، ومن بينها الدول العربية، لا زالت في المراحل الأولية من تطوير تشريعاتها السيبرانية. ومن هنا تبرز أهمية تنسيق التشريعات السيبرانية إقليمياً بحيث تقوم الدول العربية بصياغة قوانينها الوطنية بشكل متناسق. وذلك من شأنه تسهيل قيام بيئة تنظيمية وقانونية مواتية لتطوير مجتمع المعلومات العربي، وزيادة الثقة بالخدمات الإلكترونية وتأمين الحماية لمستخدمي الفضاء السيبراني، وكذلك تحفيز تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي هذا الإطار، باشرت الإسكوا منذ عام 2007 بإعداد دراسات وتنظيم أنشطة لتحديد ملامح التشريعات السيبرانية في المنطقة وتحفيز تطويرها. كما أطلقت عام 2009 مشروع إقليمي بعنوان "تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية". ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية بغية بناء قطاع متين ومستدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عبر وضع أطر تشريعية وقانونية ملائمة. وتعد أبرز مخرجاته مجموعة "إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية" والتي صممت لتساعد الدول العربية في تطوير قوانين سيبرانية وطنية وتنسيق التشريعات السيبرانية على المستوى الإقليمي. وبهدف نشر التوعية حول إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية وتعزيز استخدامها في المنطقة، قامت الإسكوا بتنظيم ورشة عمل أولى حول إرشادات الإسكوا لتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية (بيروت، 13 و15 أيلول/سبتمبر 2011)، كانت موجهة بشكل أساسي لأصحاب القرار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وورشة عمل ثانية حول تطوير وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية (القاهرة، 14 و15 آذار/مارس 2012) وذلك بالتعاون مع الإدارة القانونية في جامعة الدول العربية، وكانت موجهة بشكل أساسي لأصحاب القرار في وزارات العدل. كما قامت الإسكوا في إطار المشروع بتقديم خدمات استشارية لعدد من البلدان الأعضاء حول تطبيق إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية على المستوى الوطني.

وفي ختام المشروع، عقدت الإسكوا برعاية وزير الاتصالات اللبناني، معالي الوزير نقولا صحناوي، ندوة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية لبناء مجتمع المعرفة المستدام في المنطقة العربية وذلك يومي 19 و20 كانون الأول/ديسمبر 2012 في مبنى الأمم المتحدة في بيروت. تناولت جلسات الندوة إنجازات مشروع الإسكوا، وأهم مخرجاته. كما شملت عروض الدول الفائزة التي جنتها من خلال الخدمات الاستشارية التي قدمتها الإسكوا في مجال تطبيق الإرشادات السيبرانية على المستوى الوطني. وقد تم خلال الندوة أيضاً استعراض ومناقشة مقترح إطار عمل إقليمي لتطبيق إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية في المنطقة العربية والذي يحدد دور الدول في تطوير التشريعات السيبرانية وطنياً، ودور كل من جامعة الدول العربية والإسكوا لتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية. وتضمنت الندوة جلسات حول بعض المستجدات التكنولوجية وأثرها على التشريعات السيبرانية، كما خصصت جلسات للتجارب الدولية وتجارب بعض الدول في المنطقة.

حضر الندوة خمسون مشاركاً من أربعة عشر بلد عربي منها ثلاثة عشر عضو في الإسكوا، وقد مثل المشاركون الحكومات، تحديداً وزارات وهيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووزارات العدل، بالإضافة

إلى المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. كما ضم المشاركون ممثلين عن جامعة الدول العربية وبعض منظمات الأمم المتحدة. وشهدت هذه الندوة حضور ممثلين عن الدول الأعضاء التي انضمت حديثاً إلى الإسكوا وهي تونس والمغرب.

### أولاً- التوصيات

خلصت الندوة إلى مجموعة من التوصيات اعتمدت على نتائج الاجتماعات وورش العمل التي عقدتها الإسكوا وما أعدته من دراسات وتقارير إضافة إلى تجربة تقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء. وقد قسمت التوصيات إلى أربعة محاور كما يلي.

#### ألف- توصيات للحكومات

- ضرورة وضع وتحديث واستكمال منظومة شاملة متكاملة للتشريعات السيبرانية تغطي كافة المواضيع المتعلقة باستخدامات الفضاء السيبراني، وتتلاءم مع احتياجات البيئة الرقمية وتطبيقاتها، وتسمح ببناء الثقة باستخدام الفضاء السيبراني وخدماته؛
- أهمية الاسترشاد بالاتفاقيات الدولية المرتبطة بتشريعات الفضاء السيبراني والانضمام إليها في حال تلاؤمها مع التشريعات الوطنية؛
- أهمية وضع إجراءات تنفيذية للتشريعات السيبرانية وإحداث البنى التنظيمية الضرورية لتطبيق هذه التشريعات؛
- ضرورة التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة لتفادي الازدواجية في وضع وتطبيق التشريعات؛
- تعزيز البحث الميداني الدائم للهيئات التنظيمية لجرد وتسجيل وتوصيف الممارسات السائدة على الصعيد الوطني في أي مجال من مجالات الفضاء السيبراني وتوفير الإمكانيات وتخصيص الموارد اللازمة المالية والبشرية لهذا البحث الميداني؛
- تحفيز تطوير التطبيقات والخدمات الإلكترونية ونشرها، مثل تطبيقات الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والأعمال/التجارة الإلكترونية.

#### باء- توصيات حول البعد الإقليمي

- حث صانعي القرار في المنطقة العربية على الأخذ بإرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية في تعزيز تطوير وتنسيق التشريعات السيبرانية إقليمياً والتأكيد على أهمية جهود جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى وضرورة التعاون الإقليمي في هذا المجال؛
- العمل المستمر على زيادة التجانس فيما بين التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية من أجل تسهيل التعاملات الإلكترونية من جهة وبناء مجتمع معرفي عربي من جهة أخرى؛
- المشاركة الفعالة والمساهمة في أعمال شبكة الخبراء الافتراضية وخاصة في النقاشات القائمة في المنتدى والتي أطلقتها الإسكوا من أجل ضمان استمرار التواصل والعمل من أجل تعزيز التجانس بين التشريعات السيبرانية العربية من جهة وبينها وبين التشريعات الدولية من جهة أخرى؛

- التعاون مع مجامع اللغة العربية في المنطقة للعمل على توحيد المصطلحات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتشريعات السيبرانية؛
- العمل على تطوير مكنز باللغة العربية لقواعد البيانات الخاصة بالفضاء السيبراني.

### جيم- توصيات حول التوعية والتدريب والتعليم

- تنظيم ورشات عمل للبرلمانيين حول أهمية التشريعات السيبرانية لبناء الثقة بالفضاء السيبراني والخدمات الإلكترونية؛
- إعداد تدريب موجه ومخصص للقضاة والمحامين حول صياغة قوانين وتشريعات تتلاءم ومستلزمات الفضاء السيبراني؛
- تنظيم ورشات عمل تدريبية وطنية للفنيين وأعضاء النيابة وأجهزة الأمن ورجال الضبط القضائي حول نصوص التشريعات السيبرانية وكيفية تطبيقها؛
- ضرورة إقامة وتنظيم اجتماعات عمل وطنية وإقليمية للخبراء في مجال الفضاء السيبراني لتبادل التجارب والخبرات الجديدة في المجال؛
- تأهيل أجهزة الضابطة العدلية والهيئات القضائية عبر توفير أطر تتمتع بمعرفة تخصصية وإتاحة الوسائل التقنية اللازمة لها؛
- تطوير المناهج التعليمية الجامعية في مناهج كليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحقوق من خلال إدخال المواضيع المتعلقة بالتشريعات السيبرانية فيها؛
- إعداد برامج التوعية لفئات المجتمع المختلفة حول التشريعات السيبرانية وأهميتها لضمان حماية المستخدمين للفضاء السيبراني.

### هاء- توصيات حول العملية التشريعية

- توفير الظروف التي تجعل التشريع منبثقاً من المجتمع الذي يصدره، بدل أن يكون منقولاً من الخارج ومزروعاً في وسط تسوده ممارسات مناقضة، وذلك عبر: (أ) طرح تشريعات الفضاء السيبراني للاستشارات العامة وتشجيع النقاش العام حولها، (ب) تشجيع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التشريعات على تشكيل مجموعات عمل تساهم في حث الحكومات والمجالس التشريعية لتطوير القوانين الخاصة بالفضاء السيبراني، (ج) تعزيز شفافية العملية التشريعية، وتطوير أساليب البحث الميداني والبحث في الاجتهادات القضائية بشأن كافة موضوعات الفضاء السيبراني وضمان تنسيق القوانين مع التشريعات القائمة، (د) توسيع دائرة لجان إعداد التشريعات، لتضم أصحاب المصلحة كافة في القطاعات المعنية والمنوي إصدار التشريع بشأنهم، كمقدمي الخدمات عبر شبكة الإنترنت، وجمهور المستهلكين وليس فقط خبراء ومستشارين خارجيين، (هـ) تشجيع تدوين مداورات لجان الصياغة للاستفادة منها لاحقاً في تطبيق القوانين، (و) تطوير مهارات صياغة المذكرات التوضيحية المفصلة للنصوص التشريعية والتي تتضمن تعليقات وتفسيرات واضحة ورسمية لكل مادة من مواد التشريع المعني.
- تطوير وتنفيذ أساليب الملاحظة والبحث الميداني بالتزامن مع عملية إعداد القوانين، وذلك بغرض تسجيل أنماط التعاملات وقواعد السلوك وأنماط العقود أو العلاقات بين المتعاملين، وتصوراتهم حول طرق العمل في الفضاء السيبراني؛

- تدوين واسترجاع الاجتهادات القضائية بإجراء بحوث مستفيضة وعدم الاكتفاء بما يمكن أن ينشر بشكل انتقائي من أحكام قضائية وقرارات فصل في نزاعات في مجالات الفضاء السيبراني؛
- تشكيل مجموعات بحث متخصصة في الاجتهادات القضائية للفضاء السيبراني، تساعد في عملية نشر السوابق القضائية، والتعليق عليها، وإعداد دراسات مقارنة حول الاجتهادات الصادرة في بلدان المنطقة وفي بعض الدول المتقدمة نظراً لأهمية الاجتهادات في المجال القانوني.

## ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

قسمت الندوة إلى جلسات تناولت مشروع الإسكوا حول "تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية" وأبرز نتائجه والتجارب الوطنية في تطبيق إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية والتوجهات العالمية في هذا المجال.

## ألف- مشروع الإسكوا وأبرز النتائج

قدمت السيدة نبال إدلبي، رئيسة قسم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عرضاً مفصلاً حول نتائج مشروع الإسكوا "تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية" الذي تم تنفيذه ما بين عامي 2009 و2012 بهدف تعزيز التكامل الإقليمي وبناء مجتمع المعرفة العربي. وبدأت السيدة إدلبي العرض بوصف حاجة المنطقة العربية لمثل هذا المشروع، فمع أن عدداً من الدول العربية قد أقرت قوانين وطنية تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أنه يوجد تباين بين دول المنطقة في قوانينها السيبرانية ومعظمها تفتقر لوجود حزمة تشريعات متكاملة للفضاء السيبراني. شمل العرض تفصيل أنشطة ومخرجات مشروع الإسكوا والتي يعد أهمها إعداد "إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية"، وتقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية لبعض الدول الأعضاء (الجمهورية العربية السورية وعمان وفلسطين والبحرين والأردن). كما تم خلال المشروع تنفيذ خمس ورشات عمل وطنية إضافية بناء على طلب من الدول الأعضاء وقد نظمت هذه الورشات في البحرين والإمارات العربية المتحدة والجزائر والسودان. وبالتالي فقد تمكن المشروع من تحقيق النتائج التي رسمت له في بداياته والتي تتضمن رفع مستوى الوعي وبناء القدرات وتوفير أسس التنسيق الإقليمي للأطر القانونية والتنظيمية. ومع انتهاء مدة تنفيذ المشروع سيتم التركيز على استدامة العمل من خلال إحداث شبكة افتراضية للخبراء والمؤسسات المتخصصة للنقاش والحوار حول تطبيق إرشادات الإسكوا. وقد بين عرض المشروع التعاون والشراكات التي قامت بها الإسكوا خلال فترة تنفيذه مع عدد من المنظمات الدولية والإقليمية وبخاصة جامعة الدول العربية، كما أظهر العرض التفاعل الإيجابي للدول الأعضاء مع نتائج المشروع ومع ملائمة نتائجه لاحتياجات الدول الأعضاء.

قدم السيد جان عقل، محام في مكتب عقل للمحاماة، عرضاً حول إرشادات الإسكوا للتشريعات مبيناً الآلية التي اتبعت في إعداد الإرشادات والتي استندت إلى مراجعة العديد من المراجع العلمية والبحثية وبعض قوانين الدول الأوروبية والعربية إضافة إلى التجارب الإقليمية والعالمية وخاصة تجربة المفوضية الأوروبية. يذكر أن هذه الإرشادات تتضمن ستة أقسام أساسية هي: (1) إرشاد الاتصالات الإلكترونية وحرية التعبير الذي يتناول نقل المعلومات والبيانات الرقمية وحمايتها؛ (2) إرشاد التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية بما فيها قوة الإثبات الإلكتروني ومسؤوليات مزود خدمات المصادقة الإلكترونية وصاحب الشهادة؛ (3) إرشاد الملكية الفكرية في المجال السيبراني وآليات حماية الأعمال الرقمية من برامج الحاسوب وقواعد بيانات والأعمال الرقمية الأخرى؛ (4) إرشاد التجارة الإلكترونية وحماية حقوق المستهلك؛ (5) إرشاد معالجة

البيانات ذات الطابع الشخصي حيث بين أن أهمية البيانات الشخصية تنبع من أهميتها الاقتصادية وهي تنطبق على الشخص الطبيعي؛ (6) إرشاد الجرائم الإلكترونية: الذي يعدد أنواع الجرائم السيبرانية من منظور المنطقة العربية.

في سياق تنفيذ المشروع الذي سبق ذكره، قامت الإسكوا بتقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية لبعض الدول الأعضاء، وقد قام المشاركون ممثلو هذه الدول بتقديم مداخلات حول تجربة هذه الدول مع الإسكوا:

■ **الجمهورية العربية السورية:** قام السيد باسل الخشي، معاون وزير الاتصالات والتقانة السوري، بتقديم عرض حول تعاون الإسكوا مع الوزارة حيث قام خبراء الإسكوا بمراجعة نصوص القوانين المتعلقة بتنظيم الاتصالات والمعاملات الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية وتحديد الجرائم السيبرانية وذلك بالاستناد إلى الإرشادات. وقد ركزت استشارة الإسكوا على مراجعة القضايا المتعلقة بالمبادئ العامة والتعاريف الأساسية ونقاط التشابه مع دول أخرى ومواقع الخصوصية السورية.

■ **البحرين:** بين السيد أحمد زكي، مستشار قانوني في هيئة الحكومة الإلكترونية، أن التعاون مع الإسكوا أثمر بتحديد فجوة ما بين القوانين البحرينية المتعلقة بالفضاء السيبراني من جهة وإرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية من جهة أخرى.

■ **سلطنة عمان:** تحدث السيد حسين الغافري، مستشار قانوني في هيئة تقنية المعلومات، عن تجربة هيئة تقنية المعلومات في الاستفادة من الخدمات الاستشارية التي قدمتها الإسكوا والتي حددت وضع التشريعات السيبرانية في سلطنة عمان.

■ **فلسطين:** قامت السيدة إيلين الخطيب، مساعد قانوني في وزارة العدل، بتوضيح جهود السلطة الفلسطينية في تنظيم قطاع الاتصالات وحماية الفضاء السيبراني بالرغم من الصعوبات التي تواجهها كسيطرة الشركات الاسرائيلية على سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشارت إلى أن وزارة العدل استفادت من الدراسات التي أعدتها الإسكوا ومن ممارسات الدول التي نجحت بنسبة معينة بنشر ثقافة الامن السيبراني كما استفادت السلطة الفلسطينية من مراجعة الإسكوا لنصوص بعض القوانين السيبرانية.

## باء- تجارب من المنطقة العربية والتوجهات الحديثة في تطوير القوانين السيبرانية

تناولت مداخلة السيد مختار اليحياوي، رئيس الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، التجربة التونسية في حماية البيانات الشخصية إذ أنها من الدول التي لديها تجربة تطبيقية في هذا المجال عبر الهيئة التي أعطيت الاستقلالية الوظيفية والمالية واستقلالية اتخاذ القرار. وتتبع الهيئة مبادئ المراقبة، والشفافية والحماية، حيث تفرض الحصول على رضا صاحب المعلومات كتابياً لتتمكن جهات أخرى من استخدامها، والحماية حيث يفرض القانون على المؤسسات أسساً معينة للحماية. وبين السيد اليحياوي أن القانون التونسي قد استثنى المعطيات الحساسة فمعالجتها لا تكون إلا بترخيص وبموافقة المعني بالأمر خطياً، ولا تستغل الموافقة في غير غرضها.

قدم السيد أمين إيزان، أستاذ في الحقوق في جامعة مولاي اسماعيل، عرضاً حول التجربة المغربية في حماية البيانات حيث بدأ العرض بخلفية تطور التشريعات السيبرانية في المملكة المغربية بعد تنبه الجهات الحكومية للفراغ القانوني. وقد أدت الجهود الحكومية إلى وضع عدد من القوانين المتعلقة بالتبادل الإلكتروني.

ثم عرض السيد إيزان قانون حماية البيانات الشخصية والمسمى "قانون حماية الأشخاص الذاتيين اتجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي"، والذي يعتبر خطوة إيجابية خاصة وأنه مواكب للتطورات التكنولوجية ويهدف إلى تعزيز الثقة الرقمية ، وبيّن أن ضمان التطبيق الفعلي لهذا القانون يتطلب تأهيل جهات الضبط والتحري والحكم.

عرض السيد نوري خاطر، رئيس قسم القانون الخاص في جامعة الإمارات العربية المتحدة، مداخلة حول الملكية الفكرية في البحث العلمي موضحاً قوانين الدول التي وضعت لتحمي العمل العلمي بما فيها البرمجيات وقواعد البيانات. وقد بين السيد خاطر مسؤوليات الباحث للتأكد عند دخول الإنترنت من إطار الحماية المعتمد للمعلومات المراد الولوج إليها، ومتطلبات المحافظة على سرية المعلومات ذات الصلة السرية، وعدم نشر معلومات شخصية أو خاصة، وتجنب ذكر أسماء شخصية أو وضع صور شخصية دون الحصول على الموافقات اللازمة وعدم استخدام المعلومات المطلاع عليها لأغراض تجارية.

قدم السيد نشوان المجاهد، مدير الشؤون القانونية في المركز الوطني للمعلومات، عرضاً حول وضع التشريعات السيبرانية في اليمن، ومن أبرز هذه القوانين وأحدثها قانون الوصول إلى المعلومات الذي أقر عام 2012. تضمن العرض أيضاً استعراض قانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية. وأوضح السيد مجاهد أن هناك عدة مشاريع قوانين في اليمن لا زالت غير نافذة وتواجه عدة معوقات منها بشرية وتقنية وإدارية ومادية.

شاركت السيدة سيسيل باراير الشامي (Cécile Barayre-El Shami)، مديرة برامج التجارة الإلكترونية والإصلاح القانوني في الأونكتاد، عبر الفيديو بعرض حول التحديات القانونية والتنظيمية لخدمات النقود النقالة حيث بدأت بتعريف النقود النقالة على أنها خدمة عادة ما تقدمها شركات الهاتف النقّال. بين العرض أن الدافع الأساسي لانتشار النقود النقالة في البلدان الأقل نمواً هو الانتشار الواسع للهواتف النقالة بحث فاقته أعدادها أعداد الحسابات المصرفية، وبسبب محدودية الأنظمة المصرفية في هذه البلدان، مما أفسح المجال للابتكار في الخدمات المصرفية عبر الهواتف النقالة. وتضمن العرض أيضاً مناقشة مشروع تنسيق التشريعات السيبرانية في دول شرق إفريقيا الذي دعمته الأونكتاد والذي انتهى باعتماد إطارين للقوانين السيبرانية تم تقسيمها إلى مراحل بحسب المواضيع والأولويات. وقد أوضحت النقاشات التي تلت العرض أن الدول النامية هي الأكثر تطوراً في مجال خدمات النقود النقالة التي لا زالت قليلة الانتشار في الدول المتقدمة.

تناول السيد جميل العلوي في عرضه موضوع حماية المستهلك مشيراً بشكل أساسي إلى إرشاد الإسكوا الذي يتناول هذا الموضوع. وقد أوضح السيد العلوي أن تحديات حماية المستهلك على الإنترنت تتمحور حول صعوبة التحقق من جودة ونوع البضاعة وموثوقية المتاجر والبضاعة وآلية التعاقد. وبين أن إرشادات الإسكوا تحدد مجموعة من المعلومات التي يمكن للمستهلك الحصول عليها كخصائص السلع المراد شراؤها والسعر الكلي وطريقة الدفع. وبين السيد العلوي أنه من الأفضل أن تحدد إرشادات الإسكوا فترة رجوع المستهلك، والزامية الحماية للمستهلك. وتضمن العرض كذلك موضوع الرسائل غير المرغوب فيها (spam) والحلول التشريعية والتقنية لمكافحتها.

تعتبر الحوسبة السحابية إحدى المواضيع التكنولوجية الحديثة التي تسمح بالتشارك في موارد الإنترنت كالشبكات والخدمات والتطبيقات وغيرها. وهي ذات ميزات عديدة وثلاثة أنواع أساسية هي الحوسبة السحابية العامة والخاصة والهجينة/المختلطة. فموضوع التحديات القانونية للحوسبة السحابية كان محور العرض الذي قدمه السيد سامي الشرف، مستشار في إدارة الشؤون القانونية في مجلس الوزراء الكويتي، والذي قام بتقسيمها



إلى تحديات تتعلق ب: المكان، والتشغيل، والجوانب التنظيمية، والعقود، والأمان والسرية، والتحقيق والقضاء. وتضمن العرض مجموعة من الحلول لمواجهة هذه التحديات كوضع قواعد البيانات داخل الحدود الوطنية والاهتمام بتفاصيل العقود التي تبرم مع مزودي خدمات الحوسبة السحابية ومسؤولياتهم وقدراتهم الفنية. وانتهى العرض باقتراح وضع واعتماد اتفاقية أو معاهدة دولية لضبط وتمكين وإدارة الحوسبة السحابية.

### جيم- إطار إقليمي لتطوير وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية وأبرز التوجهات العالمية

بدأت أعمال اليوم الثاني بعرض قدمه السيد يونس عرب، مستشار الإسكوا ورئيس مجموعة عرب للقانون، بعرض حول إطار عمل إقليمي مقترح لتطوير التشريعات السيبرانية. وقد أوضح السيد عرب أن تطبيق الإرشادات يحتاج إلى جهود وطنية على مختلف المستويات إن كان لجهة وضع القوانين أو تطبيقها أو توفير الهيكلية اللازمة لذلك. فبالرغم من الإنجازات الرقمية التي قامت بها الكثير من الدول العربية كتونس وعمان والسعودية والجمهورية العربية السورية وغيرها، إلا أنها لم تتمكن من أن تتخذ مكاناً على خارطة الرقمية العالمية. يتطرق إطار العمل إلى أبرز العوائق التي تتعلق بعملية سن وتطوير القوانين والتشريعات على المستوى الوطني إضافة إلى عوائق تتعلق بجهات التنظيم والتنفيذ بما فيها النيابة والقضاء. ثم ينتقل إلى المقترحات موجهة للدول لناحية إنشاء هيئة موحدة أو وضع إطار تنسيقي بين مختلف الجهات أو سد نواقص الجهاز التشريعي. كما تضمن إطار العمل توصيات خاصة بجامعة الدول العربية كونها المسؤولة إقليمياً عن وضع المعاهدات والاتفاقات وتقديم التدريب. وتضمن الإطار أيضاً خطة عمل للتطبيق العملي للإرشادات على المستوى الوطني. وقد أكدت النقاشات التي تلت العرض على أهمية التعاون ما بين المنظمات الإقليمية والدولية كالإسكوا وجامعة الدول العربية لتحقيق الموائمة بين الدول، كما أشارت النقاشات إلى ضرورة التنبيه إلى الخصوصيات التي تتعلق بكل دولة من الدول العربية والتي يمكن تحديدها من خلال الدراسات العلمية للوصول إلى الإطار الوطني الأنسب لكل دولة.

شارك السيد ماركو جيركا (Marco Gercke)، مدير مؤسسة بحوث الجريمة الإلكترونية في ألمانيا ومستشار الاتحاد الدولي للاتصالات، بعرض حول المتطلبات الوطنية والإقليمية في مجال الجريمة الإلكترونية والحماية والأمن. بدأ العرض بخلفية حول مبررات وضع وتحديث القوانين السيبرانية، فبالرغم من أن الدول والمستخدمين يواجهون مخاطر تقنية متشابهة عند استخدام شبكة الإنترنت، إلا أن المحيط القانوني يختلف ما بين دولة أو أخرى وبشكل أكبر ما بين الأقاليم. وبما أن مطلق الهجمات السيبرانية قد يكونون داخل المنطقة أو خارجها، فمن المنطقي أن تقوم المنطقة العربية بتنسيق قوانينها وجهودها في مواجهة هكذا هجمات خاصة في ظل التشابه المتواجد ثقافياً ولغوياً ما بين دول المنطقة. وشمل العرض أبرز التطورات التي برزت في مجال تطوير الفيروسات وبرمجيات التجسس ولوحظ أن الدول العربية ليس لها دور فعال على مستوى صياغة المعاهدات الدولية، أما فيما يتعلق بصياغة القوانين الوطنية فيبين السيد جيركا أنه من الضروري تفادي نقل نصوص القوانين من مناطق أخرى دون اعتبار خصوصيات المنطقة أو التطورات التكنولوجية أو دون التنبيه إلى الفجوات الحاصلة في قوانين أخرى.

شارك السيد ستيفن مالبي (Steven Malby)، مسؤول ضبط المخدرات ومكافحة الجريمة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بمحاضرة عن المسح الدولي الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والذي يستخدم في تطوير دراسة تحليلية تتناول الجريمة الإلكترونية حول العالم. وتضمن العرض نبذة عن الدول التي شاركت حيث أظهر مستوى جيد لتجاوب الدول العربية.

تناولت المحاضرة التي قدمها محمد الألفي أبرز المستجدات التي تواجه الحفاظ على خصوصية المعلومات. تخلل العرض مجموعة من الأمثلة العملية التي تبين كيف أصبحت الشركات والمحال التجارية تجمع معلومات شخصية عن المستهلكين الأمر الذي يدعو للتساؤل عن مصير هذه المعلومات وآليات استخدامها خاصة في ظل غياب القوانين المنظمة في كثير من دول المنطقة.

وقدم السيد ماثيو بيركنز (Matthew Perkins) عرضاً بعنوان: "نماذج عالمية لحماية الأطفال على الإنترنت والتوجهات المستقبلية للمنطقة العربية". تألف العرض من ثلاثة أجزاء رئيسية، الأول هو استعراض الدراسات القضائية الدولية لتحليل الروابط بين السلوكيات المختلفة التي لوحظت عند استخدام الإنترنت والمنهجية التنظيمية المعتمدة. أما الجزء الثاني من العرض فركز على مسائل قانونية معينة لتحليل الفروق ما بين الفضاء الإلكتروني ومشاكله الواقعية والقوانين السيبرانية في مجال حماية الأطفال على الإنترنت. وتناول الجزء الثالث نماذج تشريعية مختلفة يمكن تطبيقها في مواجهة تحديات المنطقة العربية.

وشارك السيد عمر الزين، رئيس اتحاد المحامين العرب، بكلمة شدد فيها على ضرورة تحديد الأدوار لكل من المنظمات الإقليمية، ووزارات العدل، والخبراء القانونيين و اتحاد المحامين العرب للوصول إلى إنجاز فعلي في إنشاء البنية والهيكلية القانونية للحاق بالدول المتطورة في هذا المجال. وتضمنت الكلمة عدة ملاحظات حول المتطلبات القانونية والتنظيمية ومنها ضرورة التدريب على استخدام إرشادات الإسكوا بحيث يستهدف القضاة والمحامين ووزارات العدل والاتصالات وخاصة للجان القانونية المتخصصة في المجالس النيابية؛ كما أشار إلى أهمية توحيد المصطلحات واستعداد اتحاد المحامين العرب للتعاون بما لديه من خبرات في نشر الإرشادات وتطبيقها.

يتضمن مشروع الإسكوا إنشاء شبكة افتراضية من الخبراء في المجال السيبراني تتيح فرصة النقاش عبر منتدى إلكتروني، وهو ما عرضه السيد وسيم الحجار. بين العرض أن المنتدى هو فرصة للاطلاع على التحديثات الحاصلة إقليمياً في مجال القوانين السيبرانية واختبار النصوص القانونية في ضوء التجربة والممارسة الفعلية وكذلك الاطلاع على حاجات وآراء مختلف المستخدمين. يتضمن المنتدى ستة محاور أساسية للنقاش تتوافق مع إرشادات الإسكوا حيث يقوم مدير المنتدى باختيار المواضيع وإغناء الحوارات ونشر النتائج. دعا السيد حجار في نهاية العرض جميع الحاضرين في الندوة إلى المشاركة في منتدى النقاش.

## هاء- الجلسة الختامية

اختتمت أعمال ورشة العمل في نهاية اليوم الثاني بجلسة للملاحظات الختامية والتوصيات. وقد أعد فريق عمل الإسكوا مجموعة من التوصيات عرضتها السيدة ميرنا بربر ليتوافق عليها المشاركون. وقد اقترح المشاركون أن تقوم الإسكوا بالتعاون من جامعة الدول العربية لإرسال هذه التوصيات إلى الحكومات العربية لتكتسب بذلك الصفة الرسمية. وقد أوضحت السيدة بربر التزامات الإسكوا في المستقبل القريب في مجال التشريعات السيبرانية والتي ستشمل: (1) متابعة عملية التعاون مع جامعة الدول العربية من أجل اقتراح اعتماد الإرشادات على المستوى العربي الإقليمي، (2) الاستمرار في تقديم الخدمات الاستشارية للدول العربية في مجال تطبيق الإرشادات وتحديث الأطر التشريعية الخاصة بالفضاء السيبراني، (3) التحضير لإعداد دراسة حول السياسات الخاصة بالاستخدام الآمن للفضاء السيبراني على المستويين الوطني والإقليمي وذلك خلال عام 2014. إضافة إلى إمكانية تحديث الدراسات المسحية حول وضع التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية وتحديث الإرشادات بما يتناسب مع المستجدات التكنولوجية.

## ثالثاً- تنظيم الأعمال

### ألف- التاريخ والمكان

عقدت إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا ندوة حول المتطلبات القانونية والتنظيمية لبناء مجتمع المعرفة المستدام في المنطقة العربية يومي 19 و20 كانون الأول/ديسمبر 2012 في مبنى الأمم المتحدة في بيروت.

### باء- الافتتاح

افتتح السيد نديم خوري، نائب الأمين التنفيذي للإسكوا، أعمال الندوة بكلمة رحّب فيها بالحضور وأكد أن الندوة وما تعالجه من مواضيع، ما هو إلا إقرار للإسكوا بأهمية التشريعات السيبرانية والقوانين المنظمة للفضاء السيبراني في عملية تطوير مجتمع المعلومات والاقتصاد المبني على المعرفة في المنطقة العربية. وبيّن أن الندوة تقع في ختام مشروع الإسكوا "تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية" الذي قامت بتنفيذه ضمن إطار أنشطتها لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ توصيات القمة العالمية لمجتمع المعلومات حيث تعتبر التشريعات السيبرانية مكوناً أساسياً من مكونات البيئة التمكينية لتطوير مجتمع المعرفة. إضافة إلى أن المشروع يتلاءم مع مهام وأولويات الإسكوا في التكامل الإقليمي وتفعيل التعاون فيما بين الدول العربية لبناء مجتمع معلومات عربي شامل. تضمنت الكلمة أيضاً بعض الإحصاءات التي تشير إلى الأثر الاقتصادي للهجمات السيبرانية كالفيروسات والتي قدرت قيمة الخسائر المترتبة عنها بـ 388 مليار دولار أمريكي<sup>(\*)</sup>.

تلى ذلك كلمة جامعة الدول العربية، ألقها السيدة سارة عبيد، مستشارة في جامعة الدول العربية. وبيّنت الكلمة اهتمام جامعة الدولة العربية بمشروع الإسكوا ومتابعته منذ بداياته في عام 2009 وذلك عبر الأمانة التنفيذية للجامعة وكذلك عبر منظمات الجامعة الأخرى كالمنظمة العربية للتنمية الإدارية والمركز العربي للبحوث القانونية. وقد تعاونت الإدارة القانونية في جامعة الدول العربية مع الإسكوا في تنظيم ورشة عمل في القاهرة حول إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية في آذار 2012. وقد أثمر هذه التعاون عن إصدار مجلس الوزراء العرب عدة قرارات تؤكد أهمية التعاون مع الإسكوا في مجال تنسيق التشريعات السيبرانية. وقد تضمنت الكلمة أيضاً تفصيلاً بالقوانين الاستراتيجية التي عملت عليها جامعة الدول العربية والتي تعالج مواضيع مكافحة جرائم الإنترنت. وكذلك مذكرات التعاون/التفاهم مع المنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات الوطنية كوزارات العدل الوطنية.

ثم قام السيد ناجي أندراوس، مدير عام وزارة الاتصالات اللبنانية وممثلاً وزير الاتصالات اللبناني بإلقاء كلمة شدد فيها على أهمية سن القوانين السيبرانية على المستوى الوطني لما في ذلك من تحفيز لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحسين الاستثمار في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال. كما تطرق إلى سبل التعاون الإقليمي من أجل تنسيق التشريعات السيبرانية واعتماد إرشادات الإسكوا كنموذج ومرجع لهذه العملية. وقد ركز أيضاً على أهمية تنظيم حملات للتوعية للقطاعين العام والخاص والأفراد وكذلك وضع لوائح تنفيذية للقوانين التي تصدرها الدول العربية.

(\*) دراسة قامت بها شركة سيمانتك (Symantec) 02 (Symantec) <http://www.symantec.com/about/news/release/article.jsp?prid=20110907>

وقدم السيد وسيم حرب، وهو محام ودكتور في القانون ومؤسس المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، في نهاية الجلسة الافتتاحية كلمة شرح فيها أهمية التشريعات السيبرانية والتأطير القانوني في توفير البيئة التمكينية لنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء ثقة المستخدم ودعم عملية التنمية. وبيّنت الكلمة اختيار الإسكوا لسلة متكاملة من التشريعات والآلية التي اتبعت في صياغتها حيث تم تطوير ورقة بحثية خلفية لكل إرشاد تبين المبررات وأيضاً بعض الشروحات التقنية. كما تمت مراجعة بعض التجارب الدولية مع الاهتمام بخصوصيات المنطقة العربية وكذلك الاهتمام بدقة وضع واختيار المصطلحات في صياغة النصوص النموذجية للقوانين. وأكد على دور الإسكوا في نشر المعرفة والوعي ومسؤوليتها، كما مسؤولية مختلف المنظمات الإقليمية المعنية، في توعية مستخدم الإنترنت حول مخاطر استخدام الفضاء السيبراني.

### جيم- المشاركون

حضر الندوة خمسون مشاركاً من ثلاثة عشر بلد عضو في الإسكوا، هي البحرين والأردن والإمارات العربية المتحدة وتونس والجمهورية العربية السورية والسودان والمملكة المغربية ومصر والعراق وعمان وفلسطين ولبنان واليمن، إضافة إلى مشارك من الجزائر وخبير من ألمانيا. وقد مثل المشاركون الحكومات، وتحديداً وزارات وهيئات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووزارات العدل، بالإضافة إلى المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. كما ضم المشاركون أيضاً ممثلين عن جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة، تحديداً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

### دال- جدول الأعمال

21- فيما يلي ملخص لجدول أعمال الندوة:

- (أ) الافتتاح وتلاه عرض لمشروع الإسكوا وأبرز نتائجه؛
- (ب) جلسات استعرضت التجارب العربية في تطوير التشريعات السيبرانية؛
- (ج) عروض حول التوجهات الحديثة في تطوير البيئة القانونية والتنظيمية؛
- (د) استعراض للإطار الإقليمي لتطوير وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية؛
- (هـ) التوصيات والجلسة الختامية.

### هاء- الوثائق

22- للاطلاع على لائحة الوثائق، انظر المرفق الثاني وكذلك الموقع الإلكتروني للإسكوا:  
<http://www.escwa.un.org/information/meetingdetailsAR.asp?referenceNUM=2002a>

المرفق الأول

قائمة المشاركين

الأردن

هناء بن سعيد  
متصرف  
الهيئة الوطنية للاتصالات  
hana.bensaid@intt.tn

يونس عرب  
رئيس

مجموعة عرب للقانون  
lawoffc@nol.com.jo

مهذب كواص  
مهندس أول  
الهيئة الوطنية للاتصالات  
mhaddeb.kouas@intt.tn

باسمة السلايمة  
محامية

مجموعة عرب للقانون  
lawoffc@nol.com.jo

الجزائر

بسام محمد  
مدير عام مجتمع المعلومات  
وزارة البريد وتكنولوجيا الاتصالات  
m.bessam@mptic.dz

الإمارات العربية المتحدة

نوري حمد خاطر الدليمي  
رئيس قسم القانون الخاص  
جامعة الإمارات العربية المتحدة  
nouri\_k@hotmail.com

الجمهورية العربية السورية

باسل الخشي  
معاون الوزير  
وزارة الاتصالات والتقانة  
balkheshi@moct.gov.sy

البحرين

جميل العلوي  
المستشار القانوني الأول  
مجلس التنمية الاقتصادية  
jameel.alalawi@bahrainedb.com

محمد طارق الخن  
قاضي - دكتور جامعي  
وزارة العدل  
j.dr.tareq@hotmail.com

احمد زاكي بن اسماعيل  
مستشار قانوني  
هيئة الحكومة الإلكترونية  
aismail@ega.gov.bh

منصور فرح  
استشاري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية  
mansour.farah@gmail.com

تونس

جمهورية مصر العربية

أحمد الشربيني  
مساعد الوزير لشؤون التعاون الدولي  
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات  
sherbini@mcit.gov.eg

مختار يحيوي  
رئيس  
الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية  
inpdp@inpdp.nat.tn

عمر الشريف علي الشريف  
مساعد وزير العدل لشؤون التشريع  
وزارة العدل و وزارة الاتصالات  
oelsherif@tra.gov.eg  
محمد محمد الألفي

سامي علوي  
رئيس مصلحة الإستشارات والنزاعات  
وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال  
Sami.aloui@mincom.tn

رئيس الجمعية المصرية لمكافحة جرائم الإنترنت ونائب  
رئيس الاتحاد العربي للتحكيم الإلكتروني  
moelalfy@yahoo.com

### العراق

إيلين الخطيب  
مساعد قانوني  
وزارة العدل الفلسطينية  
deputy.office@moj.pna.ps, Ekhatib@moj.pna.ps

محمد ماضي جبر  
مستشار  
مجلس شورى الدولة  
mm59hh@yahoo.com

جمانة عبد ربه  
مستشار قانوني  
وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  
advo\_jomana@mtit.pna.ps

### الكويت

سامي الشرف  
مستشار  
إدارة المشورة القانونية - مجلس الوزراء  
samalsharaf@hotmail.com

عمر الزين  
الأمين العام  
اتحاد المحامين العرب  
omarzein2003@hotmail.com,  
Beirut@dargroup.com

خالد جاسم عبدالله  
مستشار قانوني  
الفتوى والتشريع  
khaleda.altamimi@gmail.com

وسيم حرب  
محام، دكتور في القانون  
wharb@arabruloflaw.org

### المملكة المغربية

أمين إعران  
أستاذ في الحقوق  
جامعة مولاي اسماعيل  
aminemorocco@hotmail.com

جان عقل  
مكتب عقل للمحاماة  
محامي  
jeanak174@gmail.com

ليندا قاسم مقشر  
إختصاصي قانوني أول في التجارة، مستشار قانوني  
وزارة الاقتصاد والتجارة - مشروع الأمم المتحدة الإنمائي  
lqassem@economy.gov.lb

### السودان

حسين فريجون  
مستشار في قسم التشريع  
وزارة العدل  
moj@moj.gov.sd, feraigoun@gmail.com

وسيم حجار  
القاضي المشرف على مركز المعلوماتية  
وزارة العدل اللبنانية  
wassim.hajjar@justice.gov.lb

منصور بابكر حامد محمود  
مدير شعبة تقنية المعلومات  
المجلس الاستشاري لحقوق الانسان- وزارة العدل  
mansour@achr.gov.sd

ناصر عسراوي  
مدير، وحدة التعاون الفني  
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية  
nisraoui@omsar.gov.lb

### سلطنة عمان

حسين الغافري  
مستشار قانوني  
هيئة تقنية المعلومات  
hussain.alghafri@ita.gov.om  
فلسطين

مايا الجاجة  
مديرة مشاريع المعلوماتية  
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية  
mjajeh@omsar.gov.lb  
عبد الإله الدوه جي

المسؤول الإقليمي للبرامج والمشروعات  
مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة  
faisal.hegazy@unodc.org

أحمد الحفناوي  
كبير مستشاري الدول العربية  
المكتب الإقليمي العربي - الاتحاد الدولي للاتصالات  
ahmed.elhefnawy@itu.int

ماركو جيركا  
مدير  
مؤسسة بحوث الجريمة الإلكترونية  
gercke@cybercrime.de

سيسيل براير الشامي  
مديرة برامج التجارة الإلكترونية والإصلاح القانوني  
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)  
cecile.barayre@unctad.org

ستيفن مالبي  
مسؤول ضبط المخدرات ومكافحة الجريمة  
مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة  
steven.malby@unodc.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

حيدر فريحات  
مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  
الإسكوا - الأمم المتحدة  
fraihat@un.org

نبال إدلبي  
رئيسة قسم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  
الإسكوا - الأمم المتحدة  
idlebi@un.org

ميرنا بربر  
مسؤول تكنولوجيا المعلومات  
الإسكوا - الأمم المتحدة  
barbarm@un.org

ماتيو بيركنز  
مسؤول تكنولوجيا المعلومات  
الإسكوا - الأمم المتحدة  
perkinsm@un.org

هانيا ديماسي  
مساعدة أبحاث، تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  
الإسكوا - الأمم المتحدة  
dimassi@un.org

مستشار  
adewachi@ieee.org, adewachi@gmail.com

جورج عقل  
خبير إقليمي  
EMC Lebanon  
emcleb@gmail.com

منى الأشقر  
أستاذة في الحقوق  
الجامعة اللبنانية  
moacja@ul.edu.lb

محمد فراس بكور  
الأمين العام المساعد  
المنظمة العربية للمعلوماتية والاتصالات (إجمع)  
fbakour@ijma3.org

ديانا بوغانم  
رئيسة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات  
وزارة الاتصالات  
diananbg@gmail.com

بيار الخوري  
محام، الإدارة القانونية  
وزارة الاتصالات  
el.khoury.pierre@gmail.com  
اليمن

بجاش سعيد قايد المخلافي  
رئيس المكتب الفني  
وزارة الشؤون القانونية  
legal-affairs@yemen.net.ye,  
bajash.s@hotmail.com

نشوان يحيى محمد المجاهد  
مدير الشؤون القانونية  
المركز الوطني للمعلومات  
nic@yemen.net.ye, nashwan@yemen-nic.info

المنظمات الإقليمية والدولية

سارة عبيد  
مستشار  
جامعة الدول العربية  
legal.dept@las.int, sarahlive2002fr@yahoo.fr

فيصل لائق حجازي

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

---

العنوان

---

1- الوثائق

- جدول الأعمال
- المذكرة التوضيحية
- إطار عمل إقليمي لتطوير التشريعات السيبرانية

2- العروض

- مشروع تنسيق التشريعات السيبرانية لتحفيز مجتمع المعرفة في المنطقة العربية
  - إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية
  - دور الإسكوا في تطوير البيئة التشريعية الداعمة لقطاع تقانات الاتصالات والمعلومات في سوريا
  - تطوير التشريع السيبراني بالمملكة المغربية تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي
  - الملكية الفكرية في ظل استخدام الشبكة الرقمية في البحث العلمي
  - خدمات الأموال النقالة: التحديات القانونية والتنظيمية (بالإنكليزية)
  - حماية المستهلك
  - التحديات القانونية للحوسبة السحابية
  - تطبيق إرشادات الإسكوا للتشريعات السيبرانية في المنطقة العربية
  - التشريعات الوطنية والتنسيق الإقليمية لمواجهة الجريمة السيبرانية (بالإنكليزية)
  - النماذج العالمية لحماية الأطفال على الخط والتوجهات المستقبلية للمنطقة العربية (بالإنكليزية)
  - وضع التشريعات السيبرانية في الجمهورية اليمنية
  - منتدى النقاش حول التشريعات السيبرانية - الشبكة الافتراضية
  - مقترحات لتطوير العمل في مجال التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية
-